

«17 ديسمبر 2010» بداية سيرورة ثورية طويلة الأمد



خلال تظاهرة الصحافيين التونسيين أمام المجلس التأسيسي منذ أيام (أ ف ب)

لافتقارها لأي خطة تحقيق جذية، بل تراهن على جهل الناخبين البسطاء. وتعتصم القوى التي سيطرت على المشهد الانتخابي جميعها بحبل المبادئ النيوليبرالية - كأولوية السوق والقطاع الخاص، وحرية التجارة - التي أدت ببلداننا إلى المستنقع الذي تقع فيه.

والحال أنّ مشكلة التنمية العميقة التي تعاني منها مجتمعاتنا، فضلاً عن طغيان الريح النفطية على اقتصاديات منطقتنا، إنما هي وليدة طبيعة الرأسمالية السائدة عندنا، وهي رأسمالية الريح السريع التي لا حافز لديها للتوظيف الإنتاجي طويل الأمد الخلاق للتشغيل بنسب عالية، لا سيما أنّها تخشى ضعف الاستقرار الذي يميز الأوضاع العربية. والحقيقة هي أنّ ظروف التغيير الثوري الذي نشهده، وما يرافقها من تصاعد في المطالبة الاجتماعية، من شأنها أن تفاقم امتناع الرأسمالية السائدة عندنا عن التوظيف الخلاق لفرص العمل. فالحقيقة التي لا مناص منها هي أنّ تنمية اقتصادياتنا لن تتم بالآتكال على الرأسمال الخاص، بل تتطلب القطيعة مع النموذج النيوليبرالي وإعادة الدولة والقطاع العام إلى موقع قيادة التنمية، وذلك بتسخير ثروات البلاد لهذا الهدف الرئيسي بواسطة الضريبة التصاعدية والتأميمات.

كان للسياسات التضموية التي سادت في منطقتنا بدءاً من الخمسينيات حتى السبعينات، على علاتها، أثر إيجابي ونتائج اجتماعية أفضل بكثير من نتائج السياسات النيوليبرالية التي عقيتها. والمطلوب اليوم إنما هو العودة إلى ما كان تنموياً في تلك التجارب بدون ما شابها من استبداد وفساد، في حين أنّ الأنظمة التي تلتها قامت على التخلّص من السياسات التضموية مع الإبقاء على الاستبداد والفساد، بل مفاغمة الفساد إلى أقصى الحدود. والحال أنّ اعتماد الجماهير التعبير عن إرادتها في الميادين والساحات منذ أن انطلقت الثورة من سيدي بوزيد، إنما يوفر أهم شروط الرقابة الشعبية الديمقراطية على تركّز طاقات الأمة بأيدي الدولة - هذا التركيز الذي لا بد منه كي تدخل المنطقة العربية في مرحلة التنمية بدون فساد، بعد مرحلتها التضموية بفساد والفساد بدون تنمية اللتين تتالتا منذ الخمسينيات. والحركة العمالية، لوجودها في صلب العملية الانتاجية ولتجميعها معارف وخبرات الطبقة العاملة، هي المؤهلة بامتياز لممارسة الرقابة الجماهيرية على سياسات الدولة التضموية، شرط أن تكون حركة حرة ومستقلة.

ونحن نعلم الدور الحاسم الذي لعبته الحركة العمالية، في تونس ومصر على حدّ سواء، في تحقيق الطور الأول للثورة المتمثل بإسقاط الطاغية، ثم تكتيس رموز ومؤسسات النظام السياسي القديم. فلا أحد يستطيع أن يتغافل عن الدور الأساسي الذي لعبه الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا المجال، ولا عن دور حركة الإضرابات العمالية التي أخذت تتسع في الأيام السابقة لتتخى حسني مبارك، وقد بنت تنظيمها النقابي إثر ذلك بحيث بلغ عدد المنتسبين إلى الاتحاد المصري للنقابات

محاولات محدودة الأثر إذا ما قيست بأهمية دور المال في السياسة، لكنّها على الأقل إقراراً بالمشكلة.

أما الذي حصده حتى الآن في تونس ومصر فهو الديموقراطية الشكلية المنقوصة بدون ضوابط لدور المال فيها، وهي على شاكله رأسماليتنا الفاحشة. فقد شهد كل من البلدين تنظيم انتخابات لمجلس دستوري، سادت فيها بشكل صارخ القدرات المالية. وقد لعبت دوراً بارزاً الموارد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية من دول الخليج النفطية، إضافة إلى

نقف أمام فصام تاريخي بين القوى التي مهدت للحراك والقوى التي هيمنت على المشهد الانتخابي

تمتعها بتغطية مميزة من أهم شبكة تلفزيونية عربية: قنوات «الجزيرة»، التي لا يُخفى على أحد ارتباطها بأهم الحركات الدينية المذكورة وترويجها لها. ولم يقتصر عامل المال والتلفزيون على الأحزاب الدينية، بل لعب دوراً حاسماً في النتائج الانتخابية التي حققتها قوائم مثل «العريضة الشعبية» التي يتزعمها محمد الهاشمي الحامدي في تونس أو كتلة «حزب المصريين الأحرار» الذي يتزعمه نجيب ساويرس، وكلّ منهما يملك بين ما يملك قناة تلفزيونية مهمة.

ولا عجب من أن تكون الأحزاب الدينية - بمواردها الهامة التي انضافت إلى الشهرة الناجمة عن تشكيلها قوة المعارضة الرئيسية خلال العقود المنصرمة (والشبكة التنظيمية الضخمة التي بنتها على مرّ السنين في مصر)، فضلاً عن استغلالها الديماغوجي للدين ودغدغتها السهلة لعواطف المؤمنين والمؤمنات. لا عجب إذاً من أن تكون هذه الأحزاب قد أصبح هاجسها الرئيسي الإسراع في إجراء الانتخابات في كل من تونس ومصر بعد إطاحة الطاغية، متحججة بأنها تريد الإسراع في تكريس «الثورة» والحؤول دون الالتفاف عليها، بينما هي في الواقع مستعجلة لقطف ثمارها قبل أن يتمكن آخرون من منازعتها تلك الثمار. أما حاصل الأمر فهو أنّ المشاكل الأساسية التي فجرت الأوضاع واطلقت السيرورة الثورية في منطقتنا، والتي تلخصها خير تلخيص البطالة المرمنة القياسية التي تسود عندنا، كادت تغيب عن الهمّ الانتخابي، وقد سيطرت عليه إغراءات «الهوة» الدينية والطائفية والجهوية (بل القبلية). وقد تحكمت بالمشهد السياسي قوى لا تختلف «برامجها» (إذا صحّ التعبير) عن واقع النظام السابق في المجالين الاجتماعي والاقتصادي سوى بالشعارات الفضفاضة والوعود الكاذبة التي اعتادها الناخبون عشية الانتخابات. وهي وعود وشعارات جوفاء

الثورة الفرنسية وشعارها «حرية، مساواة، أخوة»، وجدنا أنّ ما تحقق حتى الآن لا يتعدى «الحرية»، على أهميتها. أما المطلب الأول، «الشغل»، فلا يلوح تحقيقه في الأفق، وأما «الكرامة الوطنية»، فقد تحققت نصفياً بإسقاط وصاية الطاغية على الشعب، لكنّ الكرامة تقوم أيضاً وفي المقام الأول على التمتع بحياة كريمة، غير حياة النذل النابع عن البطالة والفقر.

والحال أنّ من أراد البحث في ما ميّز منطقتنا العربية عن سائر مناطق العالم، سعياً وراء تفسير للانفجار الثوري العظيم الذي نشهده في عموم بلداننا، لا بد أن يلاحظ أمرين، غالباً ما يُغفل ثانيهما. الأمر الأول، الجلي، هو أنّ منطقتنا تحتوي على أكبر تركّز عالمي لأنظمة استبدادية في رقعة جيوسياسية واحدة، أما الثاني فهو أنّها تحوز - ومنذ عقود عديدة - على أعلى مستويات البطالة العالمية (بما في ذلك بطالة متخرجي التعليم العالي، وقد ارتفعت نسبتها في تونس من 5 بالمئة عند استيلاء بن عليّ على السلطة في 1987 إلى ما يفوق 22 بالمئة اليوم).

ولا تتميز منطقتنا بأعلى مستوى عالمي للبطالة النسائية - وهي أحد أوجه تخلّفنا البارزة - وحسب، بل تتميز أيضاً بأعلى مستوى عالمي لبطالة الشبان والشابات، الذين تعرّفهم الإحصائيات العالمية بأنهم دون 25 من العمر. فإنّ معدّل بطالة الشبان يبلغ نحو 24 بالمئة في ما تسمّيه الوكالات الدولية «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، في حين لا يتعدى 12 بالمئة في أفريقيا جنوبي الصحراء و15 بالمئة في آسيا الجنوبية، وهما أفقر بدرجات من منطقتنا وأكثر اكتظاظاً بالسكان. وهذه الأرقام مستمدة من الإحصائيات الرسمية التي توفرها الدول والتي يعلم الجميع أنّها دون الحقيقة بكثير. ثم إنّ «البطالة» هنا محصورة بالذين يعلنون أنهم يبحثون عن عمل ولم يصرّحوا بأي نشاط اقتصادي، ولو كان لساعة واحدة، خلال الأيام السابقة للإحصاء. وهذا يعني أنّ العدد الكبير للذين واللواتي ينسوا من البحث عن عمل، أو يقومون بتلك الأعمال الهامشية التي يصحّ وصفها بأنها «بطالة مقنعة»، لا يظهر على تلك الشاشة.

في هذا المعطى الاجتماعي الأساسي يكمن السرّ العميق للانفجار الثوري العارم الذي اجتاحت بلداننا، إذ ينتج نقص الاستخدام القياسي من سوء التنمية، ويعمّقه بدوره في حلقة مفرغة تولد التهميش الاجتماعي والبؤس المادي والمعنوي. ومن تلك الزاوية، فما شهدناه حتى الآن من انتصارات في تونس ومصر وليبيا لا يعدو كونه طوراً أول للسيرورة الثورية، في بلدان ثلاثة غابت عنها الحريات والديموقراطية بدرجات متفاوتة. فالطور الأول للثورات الثلاث هو طور الظفر بالحريات السياسية وانتزاع الديموقراطية الشكلية المشروطة بتلك الحريات. لكنّ الديموقراطية الحقّة لا تكتمل إلا إذا اضيفت المساواة في الحرية، وليست المساواة بالحقوق وحسب، وهي لا تزال مساواة شكلية لا غير، بل أيضاً المساواة بالقدرات المادية. فإنّ القصور الرئيسي للديموقراطية الغربية، والذي ينعكس في أزمتها العميقة التي تنكشف في انخفاض نسبة الناخبين الفعليين من مجموع الذين يحق لهم الانتخاب، هو في أنّها «خير ديموقراطية يمكن شراؤها بالمال» على حد قول أحد نقادها الأميركيين. فإنّ العملية الانتخابية في تلك الديموقراطية المنقوصة والوهامية مرتتهنة إلى حد بعيد بالمال، بما في ذلك الوسائط التلفزيونية، إذ يشكل التلفزيون أداة الدعاية الرئيسية في مجتمعاتنا المشهدة. ولا نجد محاولات للحدّ من الماساواة الهائلة التي يُدخلها عامل المال في السياسة والانتخابات سوى في بعض الدول الغربية، حيث تضع الدولة سقفاً لتكاليف الحملات الانتخابية وتساهم في تمويلها وتوفّر للمتنافسين أوقافاً لعرض برامجهم على شاشات التلفزيون - وهي

جليل الأشقر*

تشرّفني مشاركتكم في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لانفجار الثورة التونسية من هذه المدينة بالذات، مدينة سيدي بوزيد، مدينة محمّد البوعزيزي، مدينة الشرارة الأولى التي أشعلت لهيب الثورة في كافة الأقطار العربية، منجزة أروع تحقيق للقول الصيني الماثور «رب شرارة أشعلت سهلاً».

وقد أسعدني في الدعوة التي تلقيتها أن لاحظت اعتماد تسمية «ثورة 17 ديسمبر» (ثورة 17 كانون الأول) إشارة إلى يوم الشرارة الأولى للحراك الثوري، بدل «ثورة 14 جانفي» (ثورة 14 كانون الثاني) إشارة إلى يوم هروب الطاغية بن عليّ. وفي النقاش الدائر في تونس حول التسميتين - بعد استبعاد التسمية التضليلية والاستشراقية «ثورة الياسمين» التي سبق أن أقيمت على انقلاب بن عليّ في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 - انحاز بشدة إلى تسمية الثورة بيوم انطلاقها، مثلما سمى المصريون ثورتهم «ثورة 25 يناير»، ويتعلّق انحيازي بالسبب ذاته الذي جعلني أصف ما نحن في صدده في المنطقة العربية بالسيرورة الثورية طويلة الأمد، بدل «ثورة» منجزة يريد بعض الناس اختزالها في إطاحة رأس النظام القديم.

وفي الحقيقة، ليس هروب بن عليّ في 14 كانون الثاني، شأنه في ذلك شأن تنكّي مبارك في 11 شباط، سوى محطة في سيرورة ثورية لا تزال مستمرة، بل هي مرشحة لتستمر مرحلة طويلة من الزمن - على غرار الثورة الفرنسية التي بدأت في 14 تموز 1789، ويتفق أغلب المؤرخين على تحديد يوم انتهائها بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ بانقلاب «18 برومير» (9 تشرين الثاني) 1799 الذي استولى من خلاله نابوليون بوناپرت على السلطة.

وطبعاً، ليس تأكيدي أنّنا إزاء سيرورة ثورية طويلة الأمد وليد رغبة في إسقاط النموذج الفرنسي على الثورات العربية، وأنا أتمنى بشدة ألا تفضي سيرورتنا إلى استيلاء أمثال بوناپرت على السلطة (علماً بأنّه لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال في منطقة حفل تاريخها بالانقلابات العسكرية). بل يستند تأكيدي على طول السيرورة إلى ملاحظة تفرض نفسها على كل من تأمل في الانتفاضات الجارية، وهي أنّ محرّك تلك الانتفاضات الأساسي هو المسألة الاجتماعية - حتى في البلدان حيث واجه الحراك الجماهيري ويواجه سلطة استبدادية، مطالباً بالديموقراطية والحريات السياسية.

وهذا الواقع يتبيّن لكل من يضع الثورات الحالية في سياق صعود النضالات الاجتماعية الذي مهد لها على مدى السنوات السابقة، كما يتّضح بجلاء كامل لكل من يتامل في دلالة الشرارة الأولى التي انطلقت من سيدي بوزيد. فليس استياء البوعزيزي من طبيعة الحكم السياسي في تونس هو ما أدّى به إلى الاستشهاد بقدر ما هي الظروف المعيشية التي فرضت على شباب مثله أن يعتمد من أجل كسب عيشه نشاطاً اقتصادياً هامشياً هشاً، ترمز إليه اليوم عربية البع المتجول المنحوتة بالحجر التي باتت تخلد محمّد البوعزيزي في ساحة الثورة في سيدي بوزيد.

وقد عبّرت عن تلك الحقيقة حين تعبير الهتافات التي سادت في الأيام الأولى للانتفاضة الجماهيرية في هذه الولاية، ومن بعدها في الولايات الفقيرة المجاورة التي تشكل ما سمته صحيفة تونسية «الحوض الثوري»، وهي تسمية موفقة لما كان يُشار إليه بوصفه حوض بؤس، لا غير. وقد جاء هتاف انتفاضة سيدي بوزيد الأول، «التشغيل استحقاق، يا عصابة السزاق»، صدئاً مباشراً للانتفاضة حوض قفصة المنجمي في 2008 التي تمحورت حول قضية التشغيل. وإذا نظرنا في الشعار الثلاثي، «شغل، حرية، كرامة وطنية» الذي لخصت به الثورة التونسية برنامجها على طريقة

رئيس التحرير إبراهيم الأمين ■ محريّا التحرير إيليّ شلموب، يارابي صعب
سكرتير التحرير هيفي فاضل ■ الملم بشرير البكر ■ أشهاد محمد زبيد
وحدة الأبحاث عمر نشابة
المحرر الشؤون إميل منعم

رئيس مجلس الإدارة والمحرر المسؤول إبراهيم الأمين
الكاتب بيرون - فزاد - شامم دوان - سنتر كوتكورد - الطابق السادس ■ تلاكس: 01759597 01759500 ■ ص ب 5963/113
www.al-akhbar.com

الاعلانات Tree Ad 03/252224-01/61115
التوزيع شركة اللوانك 03/828381-01/666314-15

الزخار

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سحاحة
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
انسبي الحاج